بيان صادر عن معالي الوزيرة نجلا رياشي بعد لقائها برئيس الجمهورية العماد ميشال عون

تشرفت اليوم بلقاء فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون حيث قدمت له جردةً بأبرز ما تم انجازه منذ استلامي مهامي في وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية حتى الساعة والخطط والمشاريع التي نعمل على اقرارها وتنفيذها حالياً و أخذت توجيهات فخامة الرئيس لتكثيف العمل على كافة المشاريع الحيوية والتي تهم الشعب اللبناني خاصةً، التحوّل الرقمي، مكافحة الفساد وتنمية القطاع العام والنهوض به .

فالتحول الرقمي يعتبر موضوع جوهري بالنسبة للبنان لأهميته في الوقاية من الفساد وتعزيز الشفافية وتطوير الإدارة وتحسين الخدمات العامة للمواطنات والمواطنين وتحفيز الاقتصاد وخلق فرص عمل وتعزيز ربط الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد العالمي،

اطلعتُ فخامة رئيس الجمهورية على خطة وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية الرامية الى تطوير واقرار استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي تساهم في استعادة ثقة المواطن بالدولة وثقة شركاءنا الدوليين، من خلال تقديم الخدمات الإلكترونية بشفافية كاملة لتحسين بيئة الاستثمار والأعمال وتمكين الدولة من تتبع حركة الأموال والتنسيق و التشبيك بين الخوادم والمنصات الإلكترونية و الرقمية المتعددة مما يعزز الشفافية ويرسي قواعد الحوكمة في إدارة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث تُعتبر مكننة الوزارات والإدارات العامة والمؤسسات الحكومية و التحول الرقمي الممر الزامي لمكافحة الفساد والقضاء على آفة الوساطات والمخالفات، حيث انه وخلال سنة واحدة من تطبيق الادارة إلكترونية يمكن تجنّب 60% من الفساد. فالتحول الرقمي لإدارة الدولة يجنب المواطن المرور عبر القنوات العادية التي للأسف ما زال الفساد يستشري فيها.

في موضوع مكافحة الفساد الذي يدخل في صلب صلاحيات وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية، وضعت فخامة رئيس الجمهورية في ضوء التطورات الاخيرة في هذا الملف خاصةً لناحية نشر التقرير السنوي الاول لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، كما وتعيين رئيس واعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والتنسيق مع رئيسها لعقد الاجتماع الاول لها، وتطرقت الى التحديات التي تواجه تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وسبل مواجهة هذه التحديات، كما اطلعت فخامة الرئيس على نتائج

ترؤسي وفد لبنان الى الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي انعقدت مؤخراً في مصر .

واخذت من فخامة الرئيس دعمه التام لجهود وزارة التنمية الادارية في هذا الاطار واصراره على اجراء ما يلزم للوصول الى اهداف الاستراتيجية الثلاث وهي: تعزيز الشفافية، تفعيل المساءلة، ومنع الإفلات من العقاب .

وفي موضوع تنمية ودعم القطاع العام اطلعت فخامة الرئيس على دور وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية في هذا الاطار حيث يتمحور العمل حالياً على التفاوض مع شركاء لبنان الدوليين، ومنظمات الامم المتحدة لتأمين مقومات العمل لموظفي القطاع العام، خاصةً لناحية دعم تأمين المعدات والادوات الالكترونية الضرورية والمطلوبة للنهوض بهذا القطاع، والعمل بالتوازي بين دعم الموظفين العامين وتفعيل المساءلة، للوصول الى حوكمة فعلية للقطاع الحكومي.